

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي وفقني لطبع صحيح البخاري سعيي في اداء حقوقي من صحة الكفاية والطباعة بالاريد عليه

# صحيح البخاري

قد اتفق الاسماء على انه اصح الكتب بعد كتاب الله وعلى ان ليس له نظير في علم الحديث وعلى ان جامعة محمد بن اسماعيل البخاري امير المؤمنين في الحديث وراش المؤمنين في القديس والحديث واستاذ الحفاظ الذي اجتمعت الامة شرفا وغربا على توثيقه وامانته وصنعه وصيانيه فريضة الله تعالى عن وعن جميع المؤمنين والمؤمنات

## سجل المحتوي

بجواني الحفاظ الشيخ البخاري رحمه الله تعالى في الشهادة في المشهور المقبولة بين اهل العلم لا اختلاف في وقد استكمل تصنيف المتن والحواشي مطابق للنسخة الصحيحة المصطفائية المشهورة المطبوعة في سنة بعد هجرة سعي بليغ وصرف كثيره والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في طرزه فاشترى جميع المطبوعات السابقة من اول عهد يومنا هذا

## الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

اشان احمد انا اصفنا في اخر كل صفحة حل لغايت بقدر الضرورة والثاني انا الحقنا مع مقدمة الجلد الاول كتابا لراجم ابواب البخاري للشيخ البخاري رحمه الله تعالى في الشهادة في المشهور المقبولة بين اهل العلم لا اختلاف في وقد استكمل تصنيف المتن والحواشي مطابق للنسخة الصحيحة المصطفائية المشهورة المطبوعة في سنة بعد هجرة سعي بليغ وصرف كثيره والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في طرزه فاشترى جميع المطبوعات السابقة من اول عهد يومنا هذا

## تدري كتيب خسانه

مقابل آراء ما باع كراي

ومع حاشيته علي للامام ابى الحسن السندي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق لطبع صحیح البخاری سعیت فی اداء حقہ من حقہ الکتابۃ والطباعة ما اريد عليه

# صحیح البخاری

قد اتفق الاثنان على انه اصغر الكتب بعد كتاب الله وعلى ان ليس له نظير في علم الحديث وعلى ان جامعاً محمد بن اسماعيل البخاري امير المؤمنين في الحديث وراى الحديثين في القدير والحديث وائمة اذ الحفظ الذي اجمعت الامة شرفاً وغرابة على توثيقه وامانتهم وضبطه وصيانتهم فريض الله تعالى عن يد وكتمان عن جميع المؤمنين والمؤمنات

## مقدمة المحتسبي

بمواشي الخافض الشيخ محمد بن اسماعيل بن علي الشافعي المصنوع المصنوعة بين اهل العلم بآلاف اختلاف وقد استعمل في صحيح المتن والحاشي مطابقاً للنسخة الصحيحة المصنوعة المطبوعة في سنة بعد هذه سعي بليغ وصوفي كثير والامر بالمطبعة كان خط مطبوعاً هذا وقد وطرة فالتوسيع جميع المطبوعات السابقة من اول عهد يومئذ

## والامر بالمطبعة والامر بالترتيب

اثنان احلها انا اصفنا في اخر كل صفحة جعل لغايت بقدر الضرورة والثاني انا الحقنا مع مقدمة الجلد الاول كتاباً لتراجم ابواب البخاري للشيخ المحدث في الشاه ولي الله الذي هوى فصلاً فانه عاين بعد اذ كان قبل ذلك مع الاستانة فقط فهذا الامر ان مخصوصاً بطلبه عن هذا ولا تجدها في المطبوعات الاخرى الحمد لله رب العالمين الصلوة والسلام والبركات على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين والسلام علينا وعلى عباد الصالحين خادمو العلماء والمشتاخر نور محمد بن نقشبندی جشتي، قادري

ملته كتاب

قديم كتب خانة

مقابل آرام باغ كراچی

الطبعة الاولى - ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م

الطبعة الاولى - ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م

ومعه حاشية عليه للإمام أبي الحسن السندی

طبعه قديمي كتب خانة بالاتفاق مع نور محمد اصح المطابع - كارخانہ تجارت کتب

# فهرس الجلد الثاني من النصف الآخر لصحيح البخاري

مضمون	مضمون	مضمون	مضمون	مضمون	مضمون
٥١٣ غزوة العشيرة او العسيرة	٥٨٢ قتل حمزة	٦١٢ بعث النبي أسامة بن زيد الخ	٦٢٦ وفد بني قميم	٥١٣ غزوة العشيرة او العسيرة	٥٨٢ قتل حمزة
٥١٤ ذكر النبي صلعم من يقتل بديل	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥١٤ ذكر النبي صلعم من يقتل بديل	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥١٥ قصة غزوة بدر و قول الله لئن نصركم	٥٨٤ الذين استجابوا لله والرسول	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥١٥ قصة غزوة بدر و قول الله لئن نصركم	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥١٦ قول الله اذ تستغيثون ربكم الية	٥٨٤ من قتل من المسلمين يوم أحد	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥١٦ قول الله اذ تستغيثون ربكم الية	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥١٧ باب	٥٨٥ أحد يجتبا	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥١٧ باب	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥١٨ عدة اصحاب بدر	٥٨٥ غزوة الرجيع ورعل و ذكوان الخ	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥١٨ عدة اصحاب بدر	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥١٩ دعاء النبي صلعم على كفار قريش	٥٨٥ غزوة الخندق وهي الاحزاب	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥١٩ دعاء النبي صلعم على كفار قريش	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٢٥ قتل أبي جهل	٥٨٥ مرجع النبي من الاحزاب الخ	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٢٥ قتل أبي جهل	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٢٦ فضل من شهد بدر	٥٨٥ غزوة ذات الرقاع الخ	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٢٦ فضل من شهد بدر	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٢٧ شهد الملائكة بدر	٥٨٥ غزوة بني المصطلق من مزاعة الخ	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٢٧ شهد الملائكة بدر	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٢٨ باب	٥٨٥ غزوة انمار	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٢٨ باب	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٢٩ نسمة من سمي من اهل بدر في الجاه	٥٨٥ حديث الحد بيمة لقول تعال قد	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٢٩ نسمة من سمي من اهل بدر في الجاه	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٣٠ حديث بن النضير وخبر رسول الله	٥٨٥ قصة حنكل وعربنة	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٣٠ حديث بن النضير وخبر رسول الله	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٣١ قتل كعب بن الاشرف	٥٨٥ غزوة ذات القرد	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٣١ قتل كعب بن الاشرف	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٣٢ قتل أبي اقم عبد الله بن أبي الحقيق	٥٨٥ غزوة خيبر	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٣٢ قتل أبي اقم عبد الله بن أبي الحقيق	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٣٣ غزوة احد قول الله واخذوا الآية	٥٨٥ استعمال النبي صلعم على اهل خيبر	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٣٣ غزوة احد قول الله واخذوا الآية	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٣٤ اذ همت طائفتان منكم ان تفشلا الآية	٥٨٥ معاملة النبي صلعم اهل خيبر	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٣٤ اذ همت طائفتان منكم ان تفشلا الآية	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٣٥ قول الله ان الذين تولوا منكم الآية	٥٨٥ الشاة التي سمت للنبي صلعم بخيبر	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٣٥ قول الله ان الذين تولوا منكم الآية	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٣٦ اذ تصعدن لا تلوون على احد الآية	٥٨٥ غزوة زيد بن حارثة	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٣٦ اذ تصعدن لا تلوون على احد الآية	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٣٧ قوله تعال انزل عليكم من بعد الغم الآية	٥٨٥ غزوة القضاة	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٣٧ قوله تعال انزل عليكم من بعد الغم الآية	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٣٨ ليس لك من الامر شيء	٥٨٥ غزوة مؤتة من ارض الشام	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٣٨ ليس لك من الامر شيء	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي
٥٣٩ ذكر ارم سليط	٥٨٥ غزوة مؤتة من ارض الشام	٦١٣ غزوة الفتح وما بعث حاطب الخ	٦٢٧ وفد بني قميم	٥٣٩ ذكر ارم سليط	٥٨٣ فاصاب النبي صلعم من الجرح ثم لم ي

## كتاب التفسير

٢٢٢ ما جاء في فاتحة الكتاب	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية
٢٢٣ غير المغضوب عليهم	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية
٢٢٤ البقرة	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية
٢٢٥ وعلم آدم الاسماء كلها	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية
٢٢٦ قول الله تعال فلا تجعلوا لله انداد الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية
٢٢٧ قول الله تعال ظلالنا عليكم العام انزلنا الخ	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية
٢٢٨ واذا قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا الخ	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية
٢٢٩ ما ننسخ من آية او ننسها فانها من غيرنا	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية
٢٣٠ قوله تعال وقالوا اتخذ الله ولدا	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية
٢٣١ سيجاتنه	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية
٢٣٢ قوله اذ يرفع ابراهيم القواعد الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية	٢٢٢ قول الله تعال قولوا آمنا بالله الآية





صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤	باب الصف	٢٥	باب غيبر بيان طلقن - الآية	٢٦	باب تبارك الذي بيده الملك	٢٧	باب القلم
"	باب ياتي من بعدى اسمي احمد	"	باب ان القلم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله يوم يكشف عن ساق
"	باب الجمعة	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب الحاقة	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب واخرين منهم لما يحقوا بهم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب واذا راولوا تجارة	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب اذ جاء آل المنافقون	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب الخن والبايعهم جنة	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب ذلك باهم امنوا ثم كفروا فاعظم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
٢٨	باب على قلوبهم الآية	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب قوله اذ ارايتهم تعجبك اجسامهم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب قوله خشب مستدة	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب قوله واذا قيل لهم تعالوا - الآية	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب قوله سواء عليهم استغفرت لهم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب قوله هم الذين يقولون لا تنفقوا	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب على من عندنا	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب قوله يقولون لنسبحن الله نية	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
٢٩	باب التغابن	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب الطلاق	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب اولات الاحمال جلهن	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب المتحرم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب تنبئ مرضات ازواجك والله	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب غفور رحيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب تنبئ بذكر مرضات ازواجك	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
٣٠	باب اذا اسر النبي الى بعض ازواجكم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب قوله ان تتوب الى الله فحق صفت	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب قوله كما ان	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم
"	باب وان تظاهرا عليان الله هو وكا	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم	"	باب قوله عتل بعد ذلك زعيم

## كتاب فضائل القرآن

٢٢	باب كيف نزل الوحي	٢٩	باب فضل سورة الكهف	٥١	باب اغتياط صاحب القرآن	٥٢	باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه
٢٥	باب نزل القرآن	"	باب فضل سورة الفتح	٥٢	باب القراءة عن ظهر القلب	٥٣	باب استنكار القرآن وتعاونه
"	باب جمع القرآن	"	باب فضل قل هو الله احد	٥٣	باب القراءة على الدابة	٥٤	باب تعليم الصبيان القرآن
٢٦	باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم	"	باب فضل المعوذات	٥٤	باب تعليم الصبيان القرآن	٥٥	باب نسيان القرآن وهل يقول
"	باب انزل القرآن على سبعة احرف	"	باب نزول المسكينة والملائكة	٥٥	باب نسيان الآية كذا الخ	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن
٢٧	باب تأليف القرآن	"	باب من قال لا اله الا الله عليه	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن
"	باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم	"	باب فضل القرآن على سائر الكلام	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن
٢٨	باب القراءة من اصح النبي صلى الله عليه وسلم	"	باب الوصاة بكتاب الله	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن
٢٩	باب فضل فاتحة الكتاب	"	باب من لم يتغن بالقرآن	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن
"	باب فضل البقرة	"	باب من لم يتغن بالقرآن	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن	٥٥	باب من لم يتغن بالقرآن

## كتاب النكاح









صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٨٩٦	باب قول يا ايها الذين آمنوا اجتنبوا كثير الاكل	٩٠٢	باب ما يجوز من الغضب والشد لا امر الله	٩٠٩	باب قول النبي تربت يمينك وعقرى حلقه	٩١٥	باب من جنى حنظل فقص من اسمه حرفا		
"	باب ما يكون في الظن	٩٠٣	باب الحزن من الغضب	"	باب ما جاء في زعموا	"	باب الكنية للصبي قبل ان يولد للرجل		
"	باب ستر المؤمن على نفسه	"	باب الحياء	٩١٠	باب ما جاء في قول الرجل ويك	"	باب التكنيز بزيادة ان كانت له كنية اخرى		
"	باب الكبر	٩٠٣	باب اذا لم تستحي فاصنع ما شئت	٩١١	باب علامة المحبة في الله	٩١٦	باب بغض الاسماء الى الله تبارك وتعالى		
٨٩٤	باب الهجرة	"	باب ما لا يستحي من الحق للنفقة للدين	"	باب قول الرجل للرجل احسأ	"	باب كنية المشرك		
"	باب ما يجوز من المحل من عصب	"	باب قول النبي يسروا ولا تعسروا	٩١٢	باب قول الرجل مرحبا	٩١٤	باب العارضة منه وحة عن الكذب		
٨٩٨	باب هل يصح كل يوم او بكرة وعشيا	٩٠٥	باب الانسياط الى الناس	"	باب ما يدعى الناس بابا لهم	"	باب قول الرجل للشئ ليس بشئ		
"	باب الزيادة من زرقا فطعم عندهم	"	باب المداواة مع الناس	٩١٣	باب لا يقل خبثت نفسي	"	باب رفع البصر الى السماء		
"	باب من يحمل للوفود	"	باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين	"	باب لا تسبوا الدهر	٩١٨	باب من نكت العود بين الماء الطين		
"	باب الاخاء والحلف	"	باب حق الضيف	"	باب قول النبي صلعم اما الكرم قلب المؤمن	"	باب الرجل ينكت الشئ بيد في الارض		
"	باب التمسو والضحك	"	باب اكرام الضيف خدمته اياه بنفسه	"	باب قول الرجل فداك ابى وامى	"	باب التكبير والتسبيح عند التعجب		
٩٠٠	باب قول الله تعالى اتقوا الله وكونوا	٩٠٦	باب صنع الطعام والتكليف للضيف	"	باب قول الرجل جعلني الله فداك	"	باب الحذف		
"	باب مع الصادقين	"	باب ما يكره من الغضب الجرح للضيف	٩١٣	باب احب الاسماء الى الله	٩١٩	باب الحمد للعاطس		
"	باب الهدى الصالح	٩٠٤	باب قول الضيف لاصلا اكل حتى تاكل	"	باب قول النبي صلعم سموا باسمي لا تكثرن بكفيتي	"	باب تشمت العاطس اذا احمل الله		
٩٠١	باب الصبر والاذى	"	باب اكرام الكبير وبيد الاكبر بالكلام	"	باب اسوا الحزن	"	باب ما يستعمل العاطس ما يكره من التثاق		
"	باب من لم يواجه الناس بالعتاب	"	باب ما يجوز من الشعر والرجز والمراء وما يكره منه	"	باب تحويل الاسماء الى اسوه احسن منه	"	باب اذا عطس كيف يشمت		
"	باب من اقر اخاه بغير تاول فهو كما قال	٩٠٨	باب بقاء المشركين	"	باب من سمى باسماء الانبياء	"	باب لا يشمت العاطس اذا لم يحمل الله		
"	باب من لم يركأ من قال متاولا او جھلا	٩٠٩	باب ما يكون يوم القالب على الانسان الشجر	٩١٥	باب تسمية الوليد	"	باب اذا تناوب فليضع يده على فيه		

## كتاب الاستئذان

٩١٩	باب بدء السلام	٩٢٣	باب اذا دعى الرجل فجاه هل يستأذن	٩٢٦	باب المصافحة	٩٢٩	باب من زار قوما فقال عندهم
"	باب يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا	"	باب التسليم على الصبيان	"	باب الاخذ باليدين	٩٣٠	باب الجلوس كيف ما تيسر منه
"	باب غير بيتكم الى	"	باب تسليم الرجال على النساء	٩٢٤	باب المعاينة وقول الرجل كيف أصبحت	"	باب من ناجى بين يدي الناس من
٩٢٠	باب السلام اسم من اسماء الله تعالى	"	باب اذا قال من ذاق قال انا	"	باب من اجاب بلبيك وسعديك	"	باب لو غيبر سر صاحبه
٩٢١	باب تسليم القليل على الكثير	"	باب من رد فقال عليك السلام	"	باب لا يقبل الرجل الرجل من مجلسه	"	باب الاستلقاء
"	باب يسلم الراكب على لماشى	٩٢٣	باب اذا قال فلان يقرأك السلام	"	باب اذا قيل لكم تفعلوا فافعلوا الا في	"	باب لا يتناهى اثنان دون الثالث
"	باب يسلم لماشى على لقاعد	"	باب التسليم في مجلس فيه اخلاط من	٩٢٨	باب من لم يستأذن اصحابه	٩٣١	باب حفظ السر
"	باب يسلم الصغير على الكبير	"	باب المسلمين والمشركين	"	باب الاحتباء باليد	"	باب اذا كان اكثر من ثلثة فلا باس بالمسارعة
"	باب افتشاء السلام	٩٢٥	باب من لم يسلم على من اقتراف ذنبا له	"	باب من اتكأ بين يدي اصحابه	"	باب طول الجوى وقوله اذ هو نجوى
"	باب السلام للمعرفة وغير المعرفة	"	باب كيف الرد على هل لذمة السلام	"	باب من اسرع في مشيه لحاجة او قصه	"	باب لا يترك النار في البيت عند النوم
"	باب آية المحجاب	"	باب من نظرت في كتاب من يجد على المسلمين	"	باب السور	"	باب اخلاق الابواب بالليل
٩٢٢	باب الاستئذان من اجل البصر	٩٢٦	باب كيف يكتب الى هل الكتاب	"	باب من القلة سادة	"	باب الختان بعد ما كبر وتنفلا بط
"	باب زنى الجوارح دون الفرج	"	باب من بيد في الكتاب	٩٢٩	باب القائلة بعد الجمعة	٩٣٢	باب كل لهو باطل اذا شغل طاعة الله
٩٢٣	باب التسليم والاستئذان ثلثا	"	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا سيدكم	"	باب القائلة في المسجد	"	باب ما جاء في البناء

## كتاب الدعوات

٩٣٢	باب قول الله تعالى ادعوني استجب لكم	٩٣٢	باب وضع اليد تحت الخنك اليمنى	٩٣٦	باب ما يقول اذا صبح	٩٣٨	باب الدعاء غير مستقبل لقبله
"	باب وكل نبوة دعوة مستجابة	"	باب النوم على الشق الايمن	"	باب الدعاء في الصلوة	٩٣٩	باب الدعاء مستقبل لقبله
"	باب افضل الاستغفار	"	باب الدعاء اذا انتب من الليل	٩٣٤	باب الدعاء بعد الصلوة	"	باب خوة النبي صلعم بخادمه بطول المعبر
٩٣٣	باب استغفار النبي صلعم في اليوم الليل	٩٣٥	باب التسبيح والتكبير عند المنام	"	باب قول الله تعالى وصل عليهم	"	باب الدعاء عند الكرب
"	باب التوبة	"	باب التعوذ والقراءة عند النوم	٩٣٨	باب ما يكره من السجعة من الدعاء	"	باب التعوذ من جهد البلاء
"	باب الضمير على الشق الايمن	"	باب الدعاء نصف الليل	"	باب ليعزم المسألة فان لا مكره له	"	باب دعاء النبي اللهم الرفيق الاعلى
"	باب اذا بات طاهرا وفضله	٩٣٦	باب الدعاء عند الخلاء	"	باب نسيح الجاب للبعد ما لم يعمل	"	باب الدعاء بالموت والحياة
٩٣٣	باب ما يقول اذا نام	"	باب الدعاء عند الخلاء	"	باب رفع اليدين في الدعاء	٩٤٠	باب الدعاء للصبيان بالبركة وسحر رؤسهم













فقال في كتاب الشهادة في باب شهادة القاذف المذكور وقال بعض الناس لا تجوز شهادة القاذف انتهى **واعلم** ان بعض طلبة الزمان ممن يدعيان مقلد الامام ابي حنيفة رضي الله عنه يقول في مثل هذا الموضع ان هؤلاء الجماعة من الصحابة والتابعين يقولون كذا او امانا الاعظم يقول كذا او لم يعلم ان عادة البخاري غالبان لا يذكر دليلا لمخالف كما علم هنا فيغتر بذلك بعض المغترين فيبغض الامام بعد ما كان يحبه ولما كان قول الحنفية بحسب الظاهر متناقضا اراد البخاري ان يبينه فقال ثم قال لا يجوز نكاح بغير شاهدين وان تزوج بشهادة محمد ودين جاز وان تزوج بشهادة عبد بن لم يجز واجاز شهادة المحدث والعبد والامة لروية هلال بن مسكان انتهى قال الحافظ العيني اراد به اثبات التناقض فيما ذهب اليه ابو حنيفة ولكن لا يمتنع اصلان حالة التمثل لا يشترط العدالة كما ذكر عن بعض الصحابة انه تخيل في حال كفره ثم ادى بعد اسلامه وذلك لان الغرض شهرة النكاح وذلك حاصل بالعدل وغيره عند التمثل واما عند الاداء فلا يقبل الا العدل انتهى وقال في رد المحتار اعلم ان النكاح له حكمان حكم الانعقاد وحكم الاظهار فالاول ما ذكره والثاني انما يكون عند التجاحد فلا يقبل في الاظهار الا شهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام كما في شرح الطحاوي فلهذا انعقد بحضور الفاسقين والاعسيين والمحدثين في قذف وان لم يتوبوا وبنى العاقدان وان لم يقبل اداؤهم عند القاضي كانعقاده بحضوره العدوين فعلى هذا فمن عرف مذهب الامام ظهر له مبنى التناقض واما عدم جواز الزوج بشهادة عبد بن قال الحافظ العيني فلان الاصل فيه ان كل من ملك القبول بنفسه انعقد العقد بحضوره ومن لا فلا فاذا كان كذلك لا ينعقد بحضور عبد بن او صبيين او مجنونين فمن اين التناقض يرد ومن اين يجيء الاعتراض الصادر من غير تامل في دقائق الاشياء قول واجاز شهادة المحدث والحافظ العيني وهذا الاعتراض ايضا ليس بشئ اصلا وذلك لان ابا حنيفة اجري ذلك مجرى الخبر والخبر يخالف الشهادة في المعنى وقال في البداية وشرحها الهداية واذا كان بالسماء علت قبل الامام شهادة الواحد العدل في روية الهلال رجلا كان او امرأة حرا كان او عبد الان امر ديني فاشبه رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظة الشهادة انتهى **والخامسة** من المسائل التي قال فيها وقال بعض الناس اقرار المريض لوارثه بالدين فانه يصح عند البخاري ولا يصح عند الامام فقال في كتاب الوصايا في باب قول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها او دين وقال بعض الناس لا يجوز اقراره بسوء الظن به للورثة ثم استحسن فقال يجوز اقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان الظن اكد من الحديث ولا يحل مال المسلم بالظن لقول النبي صلى الله عليه وسلم اية المنافق ثلث اذا اؤتمن خان وقال الله عز وجل ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها فلم يخص وارثا ولا غيره انتهى قال الحافظ العيني في ذيل الترجمة غرض البخاري بهذه الترجمة الاحتجاج على جواز اقرار المريض بالدين مطلقا سواء كان المقر له وارثا واجنبيا وقال بعضهم وجه الدلالة انه سبحانه تعالى سوى بين الوصية والدين في تقديرهما على الميراث ولم يفصل فخرج الوصية للوارث بالدليل وبقي الاقرار بالدين على حاله انتهى قلت كما خرجت الوصية للوارث بالدليل وهو قوله عليه السلام لا وصية لوارث فكذلك خرج الاقرار بالدين للوارث بقوله ولا اقرار له بدين وقد تقدم انتهى واما قوله وقد تقدم الى ما قدم من الاحاديث في باب لا وصية لوارث ذكر فيه وروى الدارقطني من حديث ابي بن ثعلب عن جعفر بن محمد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين انتهى وقال في المبسوط ومجتمعا في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين الا ان هذه الزيادة شاذة غير مشهورة واما المشهور قول ابن عمر رضي الله عنهما كما روينا وقول الواحد من فقهاء الصحابة عندنا مقدم على القياس انتهى وفي الهداية ولنا قوله عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين ولانه تعلق حق الورثة بهاله في مرضه ولهذا يمتنع من التبرع على الورث اصلا ففي تخصيص البعض به ابطال حتى الباقي انتهى فاعلم من النقول ان البخاري علل للحنفية خلاف ما عللوا به ولذا اقال الحافظ العيني ولم يعطل الحنفية على جواز اقرار المريض لبعض الورثة بهذه العبارة بل قالوا لا يجوز ذلك لانه ضرر لبقية الورثة مع ورود قوله عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين ومن ذهب فالك كمن ذهب ابي حنيفة اذا اتهم وهو اختيار الروياني من الشافعية وعن شريح والحسن بن صالح لا يجوز اقرار المريض لوارث الا لزوجته بصداقها وعن القاسم بن سالم والثوري لا يجوز اقرار المريض لوارثه مطلقا وزعم ابن المنذر ان الشافعي قد رجع الى هؤلاء وبه قال احمد والاعجب من البخاري انه خصص الحنفية بالتشنيع عليهم وهو ما هو متفردون فيما ذهبوا اليه ولكن ليس هذا الاسباب سبق فيما بينهم والله اعلم انتهى **اقول** لعلة هو ما ذكره شمس الائمة السرخسي في المبسوط فانه من محمد بن اسمعيل صاحب الاخبار يقول يثبت بدين البهيمية حرمة الرضاع فان دخل بخمار في زمن الشيخ الامام ابي حفص رحمه وجعل يفتي فقال الشيخ لا تفعل فانك لست هناك فاني ان يقبل نصيحتي حتى استفتي عن هذه المسئلة اذا ارضع صبيان بدين شاة فافتي بثبوت الحرمة فاجتمعوا واخرجوا بسبب هذه الفتوى انتهى **وقوله** ثم استحسن كان استبعد القول بالفرق بين الاقرار بالدين وبين الاقرار بالوديعة قال الحافظ العيني والفرق بين الاقرار بالدين وبين الاقرار بالوديعة والبضاعة والمضاربة ظاهر لان مبنى الاقرار بالدين على اللزوم ومبنى الاقرار بهذه الاشياء المذكورة على الامانة وبين اللزوم والامانة فرق عظيم انتهى **واما قوله** وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فقال القسطلاني ساقه لقصد الرد على من اساء الظن بالمريض فمنع تصوفه وهذا مبنى على تعليل بعض الناس بسوء الظن وقد عللوا بخلافه انتهى **واما استدلاله** بقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها فقال القسطلاني نازع العيني البخاري في الاستدلال بهذه الآية لما ذكره بان على تقدير تسليم اشتغال ذمة المريض بشئ في نفسه لا يكون الاممضمونا فلا يطلق عليه الامانة قال فلا يصح الاستدلال بالآية الكريمة على ذلك علان يكون الدين في ذمته انتهى **والسادسة** حد الاخرس فانه اذا قذف امرأته بكافة او اشارة او ايماء معروف فهو كالمكتم عند البخاري واحتم في ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم قد اجاز الاشارة في الفرائض وهو قول بعض اهل الحجاز واهل العلم قال الله تعالى فاشارت اليه قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا وقال الحنفية لا حد على الاخرس ولا لعان ولما فهم البخاري ان قول الحنفية مخالف لهذه الدلالة اراد ان يبينه فقال في كتاب الطلاق في باب اللعان وقال بعض الناس لا حد ولا لعان انتهى قال في المبسوط لا لعان ان كان احدهما اخرسا اما اذا كان الزوج هو الاخرس فقط فلا يوجب الحد ولا اللعان عندنا وعند

الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يوجب ان اشارة الاخرس كعبارة الناطق ولكننا نقول لا بد من التصريح بلفظ الزنا ليكون قذفاً موجبا للحد او اللعان ولا يتأتى هذا التصريح في اشارة الاخرس فان اشارته دون عبارة الناطق بالكتابة ولا بد من لفظ الشهادة في اللعان حتى ان الناطق لو قال احلف مكان قوله اشهد لا يكون صحيحاً وبعض اصحاب الشافعي رضي الله عنهم يتركون هذا ولكن مخالف للنص فاذا ثبت انه لا بد من لفظ الشهادة وذلك لا يتحقق باشارة الاخرس وكذلك ان كانت هي خرساً لان قذف الخرس لا يوجب الحد على الاجنبي يجوز ان تصدقه لو كانت تنطق ولا تقدر على اظهار هذا التصديق باشارتها واقامة الحد مع الشبهة لا يجوز وقال في موضع آخر والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ادرؤا الحد ودعوا المسلمين ما استطعتم وان كان له مخير فليختر اسبيله فان الامام ان يخط في العفو خير من ان يخط في العقوبة وقال انه قد روي موقوفاً وان الوقف اصح وقال الزيلعي وعندنا لا يصح ذلك اذا صرح الرفع لاسبابها لا بد من اشارة الموقوف فيه محمول على السماع انتهى وفي رد المحتار طعن بعض الظاهرية في الحد يثبت بان لم يثبت مرفوعاً والجواب ان له حكماً الرفع لان اسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل وايضاً في اجماع فقهاء الامصار على الحكم المذكور يعني ان الحد لا يثبت عند قيام الشبهة كفاية ولذا قال بعضهم ان الحديث متفق عليه وايضاً تلقته الامم بالقبول وفي تتبع المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه من تلقين ما عز وغيره الرجوع احتياطاً للدعوى بعد الثبوت فايقيد القطع بثبوت الحكم وتبانه في الفتح اهـ ولما كانت الحنفية قوايين قذف الاخرس وطلاقة حيث لم يعتبروا قذف الاخرس واعتبروا طلاقه بين البخاري ذلك بقوله ثم زعم ان الطلاق بكتاب او اشارة او ايما جائز وليس بين الطلاق والقذف فرق فان قال القذف لا يكون الا بكلام قيل له كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام والا بطل الطلاق والقذف وكذلك العتق انتهى قوله وليس بين الطلاق والقذف فرق ما ظهر للبخاري الفرق بينهما وقد علمت الفرق بين الطلاق والقذف من عبارة المبسوط وكيف لا مع ان القذف من الامور التي تسقط بالشبهة والطلاق من الامور التي حد ها جحد وهزلها جحد قوله فان قال القذف لا يكون الا بكلام هذا سؤال اورده البخاري من طرف بعض الناس على قوله ان الاخرس في القذف كالمكتمل وتوضيح السؤال ان بعض الناس اذا قال القذف لا يكون الا بكلام وقذف الاخرس ليس بكلام فلا يترتب عليه حد ولا لعان ثم اجاب عن هذا السؤال بقوله قيل كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام قال الحافظ العيني وهذا الجواب واحد الان بين الكلامين فرقاً عظيماً دقيقاً لا يفهمه كما ينبغي الا من لدقة نظر وذلك لان المراد بالكلام في الطلاق اظهار معناه فان لم يتلفظ بلفظ الطلاق لا يقع شيء بخلاف الاخرس فانه ليس له كلام ضرورة وانما الاشارة والاشارة تتضمن وجهين فلم يجز ايجاب الحد بها كالكفاية والتعريض الا ترى ان من قال لا خروطات وطأ حراماً لا يكون قذفاً لا محالة ان يكون وطئ وطأ شبهة فاعتقد القائل بان حرام والاشارة لا يتضمنها التفصيل بين المعنيين ولذلك لا يجب الحد بالتعريض انتهى ثم ان البخاري السزم ابا حنيفة في هذه المسألة بقول شيخه فقال وقال حماد الاخرس والاصح ان قال براسه جاز قال الحافظ العيني لم يدر هذا القائل ما مراد الشيخ من هذا ولو عرف لما قال هذا او مراد الشيخ من هذا ان اشارة الاخرس معهودة فاقمت مقام العبارة والكوفيين قائلون به فمن اين يتأتى الزامهم والله اعلم **السابعة** تفسير النبيذ قال في كتاب الايمان في باب ان حلف لا يشرب نبذاً فشرب طلاء او سكر او عصيراً لم يحنث في قول بعض الناس وليست هذه بانبذة عنده انتهى اختلف الشارحون في مراد البخاري هنا فقال بعضهم مراده الرد على ابي حنيفة وقال بعضهم مراده تصويب قول ابي حنيفة ومن قال لم يحنث بدليل ان لو اراد خلافه لرجع على ان يحنث قوله وليست هذه بانبذة عنده اعترضه الحافظ العيني بان يحتاج الى دليل ظاهر انه نقل هكذا عن ابي حنيفة ولئن سلمنا ذلك فمعناه ان كل واحد منهما يسمى باسم خاص وان كان يطلق عليها اسم النبيذ في الاصل فان قلت فعلى هذا من حلف على ان لا يشرب نبذاً فشرب شيئاً من هذه الثلاثة ينبغي ان لا يحنث قلت ان نوى تعيين احد هذه الاشياء ينبغي ان لا يحنث وان أطلق يحنث بالنظر الى اصل المعنى او بالنظر الى العرف **والثامنة** بيع المكرة وهبته فان بيع المكرة عند البخاري غير صحيح وعند الحنفية بيع المكرة ينقذ فاسداً فثبت به الملك عند القبض والاصل في ذلك ان تصرفات المكرة قولا منقذة عند الحنفية الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالباع والجاراة يفسخ اعني يثبت له الخيار ان شاء امضاه وان شاء فسخه وما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والتدبير فهو لازم فلما كان البخاري لم يتفكر في هذا الاصل اعترض على الحنفية فقال في كتاب الاكراه في باب اذا اكراه حتى وهب عبد او باعه لم يجز وب قال بعض الناس فان نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز بزعمه وكذلك ان دبره انتهى قال بعض الشراح ممن لم يدرك دقائق مذهب الحنفية في بيان غرض البخاري هنا انه متناقضوا فان بيع المكرة ان كان ناقلاً للملك الى المشتري فانه يصح منه جميع التصرفات وان لم يتنص بالنذر والتدبير وان قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر والتدبير ايضاً وحاصله انهم صححوا النذر والتدبير دون الملك وفيه تحكم وتخصيص بغير تخصيص انتهى قال الحافظ العيني ليس مذهب الحنفية في هذا كما زعمه البخاري فان مذهبهم ان شخصاً اذا اكراه على بيع ماله او هبته لشخص او على اقارة بالف مثلاً لشخص ونحو ذلك فباع او وهب او اقترن زال الاكراه فهو بالخيار ان شاء امضى هذه الاشياء او فسخها لان الملك ثبت بالعقد لصدوره من اهله في محله الا انه فقد شرط الحل وهو التراضي فصارك غيره من الشروط المفسدة حتى لو تصرف فيه تصرفاً لا يقبل النقص كالعتق والتدبير ونحوهما ينفذ وتلزمه القيمة وان اجاز جاز لوجود التراضي بخلاف البيع الفاسد لان الفساد حتى الشرع انتهى **والثاسعة** تخليص المسلم عن القتل بارتكاب شرب الخمر او اكل الميتة ونحوها فان الشخص لو قيل له لتشرين الخمر او لتاكل الميتة او لتقتل اباك او اخاك يسعه شرب الخمر او اكل الميتة لتخليص الاب او الاخ عند البخاري ولا يشر بذلك واجبه في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم المسلم اخ المسلم ولا يسعه ذلك عند الامام لان حرمة هذه الاشياء ثابتة بالنص ولا تباح الا عند قيام الضرورة ولا يتحقق الا ان يخاف على خاصة نفسه او على عضو من اعضائه كما في المخصصة فان اقدم على هذه الاشياء من غير تحقق ما ذكر يا شمر قال البخاري في كتاب الاكراه في باب يمين الرجل لصاحبه بعد ما ذكر مذهبهم وقال بعض الناس

لوقيل له لتشرب الخمر ولتأكل الميتة ولتقتل ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم لم يسعه لأن هذا ليس بمضطر انتهى لأن الإكراه أنها يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره وليس له أن يعصى الله حتى يدفع عن غيره ولما فهم البخاري أن قول الحنفية في هذا الباب متناقض ببيته بقوله ثم ناقض فقال إن قيل له لتقتل أباك أو ابنك أو لتبيعن هذا العبد أو لتفربدين أو تهب هبة يلزمه في القياس ولكن نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل فرقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة انتهى قال المحافظ العيني بيان التناقض على زعمهم قالوا بعدم الإكراه في الصورة الأولى وقالوا به في الصورة الثانية من حيث القياس ثم قالوا بطلان البيع ونحوه استحساناً فقد ناقضوا اذ يلزم القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه قالت هذه المناقضة ممنوعة لأن المجتهد يجوز له أن يخالف قياس قوله بالاستحسان والاستحسان حجة عند الحنفية انتهى فإن قيل إن الاستحسان والقياس كل واحد منهما حجة عندكم من حجة الشرع واجب العمل فإن عملتم بالاستحسان تركتم العمل بالقياس وإن عملتم بالقياس تركتم العمل بالاستحسان قلت الاستحسان عند الحنفية عبارة عن الدليل الخفي الذي يعارض القياس الظاهر الذي يسبق الأفهام إليه قبل امتعان النظر فيه فإذا امتعن النظر في حكم الحادثة واشباهاها من الأصول ظهر قوة المعارض وظهر أن العمل به واجب دون العمل بالقياس الظاهر ونظير ذلك ما قاله في المبسوط ولوقيل له لتقتل ابنك أو أخاك أو لتبيعن عبدك هذا بالف درهم فباعه فالقياس فيه أن البيع جائز لأنه ليس بمكروه على البيع فإن المكروه من يهدد بشئ في نفسه ولكنه استحسنت فقال البيع باطل لأن البيع يعتمد تمام الرضا وبما هدهد ينعدم رضاه فإن الإنسان لا يكون راضياً عادة بقتل أبيه أو ابنه ثم يلحق الهوى والخزن به فيكون بمنزلة الإكراه بالحبس والإكراه بالحبس يمنع نفوذ البيع والإقرار والهبة والعقود التي تحتل الفسخ فكذلك الإكراه بقتل أبيه وكذلك التهديد بقتل كل ذي رحم محرم لأن القرابة المتأبدة بالحرمة بمنزلة الولادة في حكم الأحياء بدليل أنها يوجب العتق عند الدخول في ملكها انتهى ومن هذا لا يلزم التناقض ونظيره قولهم إن هذا الحديث يقتضي كذا أو ذلك الحديث يقتضي كذا ولكننا رجحنا هذه القوة فإذا عرف هذا ظهر أن مبنى التناقض كان على عدم حجية الاستحسان عنده حتى لو سلم البخاري أنه حجة من حجة الشرع لما قال بالتناقض فنقول حجية الاستحسان تثبت بالكتاب والسنة كحجية القياس قال العلامة القفاري في التلويح وقد كثرت فيه أي في الاستحسان المدافعة والرد على المدافعين ومنشأهما عدم تحقيق مقصود الفريقين ومبنى الطعن من الجانبين على الجراءة وقلة المبالات فإن القائلين بالاستحسان يريدون به ما هو أحد الأدلة الأربع على ما نبهه والقائلون بأن من استحسنت فقد شرع يريدون أن من أثبت حكماً بأنه مستحسن عنده من غير دليل من الشارع فهو الشارع لذلك الحكم حيث لم يأخذ من الشارع وأحق أن لا يوجد في الاستحسان ما يصلح محلاً للنزاع إذ ليس النزاع في التسمية لأنه اصطلاح وقد قال الله تعالى الذين يستمعون القول فيسمعون أحسنه وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن ونقل عن الأئمة إطلاق الاستحسان في دخول الحمام وشرب الماء من بئ السقاء ونحو ذلك وعن الشافعي أنه قال استحسنت في المتعة أن يكون ثلاثين درهماً ثم ذكر أقوالاً في تعريف الاستحسان ثم قال ولما اختلفت العبارات في تفسير الاستحسان مع أنه قد يطلق لغة على ما هو أهو الإنسان ويميل إليه وإن كان مستقيماً عند الغير ذكر استعماله في مقابلة القياس على الإطلاق كان انكار العمل به عند الجمل بمعناه مستحسن حتى يتبين المراد منه إذ لا وجه لقبول العمل بما لا يعرف منه وبعد ما استقرت الأمراء على أنه أسهل دليل متفق عليه نصاً كان واجماً أو قياساً خفياً إذا وقع في مقابلة قياس يسبق إليه الأفهام حتى لا يطلق على نفس الدليل من غير مقابلة فهو حجة عند الجميع من غير تصور خلاف انتهى وقال شمس الأئمة في المبسوط كان شيخنا الإمام يقول الاستحسان ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس وقيل الاستحسان طلب السهولة في الأحكام فيما ابتلى فيه الخاص والعامة وقيل الأخذ بالسعة وابتغاء الدعة وقيل الأخذ بالسماحة وابتغاء ما فيه الراحة وحاصل هذه العبارات أنه ترك العسر ليسر وهو أصل في الدين قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه السلام خير دينكم اليسر وقال لعل ومعاذ رضي الله عنهما حين وجههما إلى اليمن يسرا ولا تعسرا الحديث ثم قال والقياس والاستحسان في الحقيقة قياسان أحدهما جلي ضعيف أشبه فسمي قياساً والآخر خفي قوي أشبه فسمي استحساناً قال وهو نظير الاستدلال مع الطرد فانه صحيح والاستدلال بالمؤثر أقوى والأصل فيه قوله تعالى فيبشرون عبداً الذين يستمعون القول فيسمعون أحسنه والقرآن حسن ثم أمر باتباع الحسن وبيان هذا أن المرأة من قرننا إلى قديمنا عورة هو القياس الظاهر وإلى الإشارة عليه السلام فقال المرأة عورة مستورة ثم أبهم النظر إلى بعض المواضع منها للحاجة والضرورة فكان ذلك استحساناً لكونه أرفق بالناس كما قلنا انتهى فإذا عرف هذا علم براءة الحنفية من القول بغير كتاب وقال بعض الشراح وما ذكره البخاري من أمثال هذه المباحث غير مناسب لوضع الكتاب آه والاستحسان حجة عند الحنابلة أيضاً كما في مختصر ابن الحاجب والعائش في إسقاط الزكاة قبل تمام الحول بالاحتياط فذهب البخاري في ذلك عدم الجواز واحتج في ذلك بأحاديث منها حديث لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمعة خشية الصدقة ومذهب الإمام فيه أنه لا بأس به فلما ثبت عند البخاري أن هذا القول خلاف الأحاديث بينه في كتابه بالحيل في باب الزكاة بقوله وقال بعض الناس في عشرين ومائة بغير حقتان فإن أهلها متعمدون وهبها أو احتال فيها فأمر من الزكاة فلا شيء عليه انتهى قال المحافظ العيني قيل أراد بعض الناس أبا حنيفة والتشنيع عليه لأن مذهبه أن كل حيلة يتحيل بها أحد في إسقاط الزكاة فاشتر ذلك عليه وأبو حنيفة يقول إذا نوى بتفريقه الفرار من الزكاة قبل الحول بيوم لا نصرة النية لأن ذلك لا يلزمه إلا بتمام الحول ولا يتوجه إليه معنى قوله صلى الله عليه وسلم خشية الصدقة الإحيثئذ وقد قام الأجتماع على جواز التصرف قبل دخول الحول كيف شاء وهو قول الشافعي أيضاً فكيف يريد بقوله بعض الناس أبا حنيفة على الخصوص انتهى ولما كان مذهب الإمام في أداء الزكاة جواز التقدير على الحول وجواز الإسقاط قبل تمام الحول ظن البخاري أن قول الإمام متناقض فأراد أن يبينه فقال في هذا الباب قال بعض الناس

في رجل له ابل وخاف ان تجب عليه الصدقة فباعها بابل مثلها او بغنم او ببقرا وبن رهاهم فرار من الصدقة بيوم او احتيا لا فلا شئ عليه و هو يقول ان زكى ابله قبل ان يحول الحول بيوم او بسنة جازت عنه انتهى قال في فتح الباري توجيه الزامهم التناقض ان من اجاز التقديم لم يردع دخول الحول من كل جهة فاذا كان التقديم على الحول مجزئا فليكن التصرف قبل الحول غير مسقط واجاب عنهم ابن بطال بان ابا حنيفة لم يمتناقض في ذلك لانه لا يوجب الزكاة الابتمام الحول ويجعل من قد معها كمن قدم الدين مؤجلا واستدل البخاري في عدم سقوط الزكاة بالقياس في الباب المذكور فقال حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس انه قال استفتى سعد بن عباد الانصاري رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على امه توفيت قبل ان تقضيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضه عنها وقال بعض الناس اذ بلغت الابل عشرين ففيها اربع شياه فان وهبها قبل الحول او باعها فرارا او احتيا لا لا يسقط الزكاة فلا شئ عليه وكذلك ان اطلقها فمات فلا شئ عليه في مال انتهى واجاب القسطلاني عن هذا الاستدلال فقال لان المال انما تجب فيه الزكاة مادام واجبا في الذمة وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شئ يجب على ورثته وفاؤه قال في فتح الباري نقلا عن المهلب فيه اي في هذا الحديث حجة على ان الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا بالموت لان النذر لما لم يسقط بالموت والزكاة اوكر منه كانت لازمة لا تسقط بالموت اولى لانه لما لم يزل الولي بقضاء النذر عن امه كان قضاء الزكاة التي فرضها الله تعالى اشد لزوما قال الحافظ العيني فيه نظرا يخفى اما الحديث فانه لا يدل على حكم الزكاة لان السقوط ولا بعدم السقوط واما قياس عدم سقوط الزكاة على عدم سقوط النذر بالموت فقياس غير صحيح لان النذر محقق معين واحد والزكاة حق الله وحق الفقير فمن اين المجمع بينهما ومع هذا فهذا الحديث والحديثان اللذان قبله لا تطابق الترجمة اذ اختلفت النظر فيها وانما بمنعزل عنها وقال الكرواني ذكر البخاري في هذا الباب ثلثة فروع يجمعها حكم واحد وهو انما اذا زال ملكه عما تجب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان لقصد الفرار من الزكاة ام لا ثم اراد بتفريقها عقب كل حديث التشنيع بان من اجاز ذلك خالف ثلثة احاديث صحيحة انتهى قال الحافظ العيني التشنيع على المجتهدين الكبار لا يجوز وليس فيما ذهبوا اليه مخالفة لاحاديث الباب كما تراه وهي بمنعزل عما ذهبوا اليه ومن له ادراك دقيق في دقائق الكلام يقف على هذا ويظهر له الحق والباطل والصواب من الخطأ والله ولي العصمة والتوفيق

**والحادثة عشر** مسألة نكاح الشغار والشغار باطل عند الفريقين ولكن لما زعم البخاري ان ابا حنيفة اجاز نكاح الشغار بالحيلة قال في باب الحيلة في النكاح وقال بعض الناس ان احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل قال الحافظ العيني اراد ببعض الناس الحنفية على ما قالوا ان في كل موضع قال البخاري وقال بعض الناس فمراده الحنفية ابا حنيفة وحده وهذا غير وارد عليهم لانهم قالوا بصحة العقد فيه وبوجوب مهر المثل لوجود ركن النكاح من اهله في محله والنهي في الحديث لاخلاء العقد عن المهر فصارت كالعقد بالخبر وقوله ان احتال لم يذكر احد من الحنفية انهم احتالوا في الشغار انتهى والحاصل ان الحنفية لم يحتالوا في الشغار ولم يحتالوا في نكاح الشغار بل عملوا بموجبه وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار وتوضيح المسئلة في فتح القدير مانصه حكم هذا العقد عندنا صحته وفساد التسمية فيجب مهر المثل وقال الشافعي بطل العقد بالنقل والعقول اما الاول فحديث ابن عمر رضي الله عنهما اخرج الستة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح الشغار وهوان يزوج الرجل بدنه او اخته من رجل على ان يزوجه بدنه او اخته وليس بينهما صداق والنهي يقتضي فساد المنه عنه والفساد في هذا العقد لا يفيد الملك اتفاقا وعنه انه صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الاسلام والنهي رفع لوجوده في الشرع واما الثاني فان كل بضع حينئذ صداق ومنكوح فيكون مشتركا بين الزوج ومستحق المهر وهو باطل واجاب عن الاول ان متعلق النهي والنفي مسمى الشغار فاخوذ في مفهومه خلوه عن الصداق وكون البضع صداقا ونحن قائلون بنفي هذه الماهية وما يصدق عليه شرعا فلا يثبت النكاح كذلك بل نبطله فبقي نكاحا مسمى فيه ما لا يصلح مهرا موجبا لمهر المثل كالنكاح المسمى فيه خمر او خنزير فما هو متعلق النهي لم نثبتته وما ثبتناه لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحته اعني ما يفيد الانعقاد بمهر المثل عند عدم تسمية المهر وتسمية ما لا يصلح مهرا فظهر اننا قائلون بموجب المنقول حيث نفينا عنه وعن الثاني بتسليم بطلان الشركة في هذا الباب نحن لم نثبتته اذ لا شركة بدون الاستحقاق وقد ابطالنا كونه صداقا فبطل استحقاق مستحق المهر بضعه فبقي كله منكوحا في عقد شرط فيه شرط فاسد ولا يبطل به النكاح انتهى وقال بعض الشراح ان ادخال البخاري الشغار في باب الحيلة في النكاح مشكل لان القائل بالجواز يبطل الشغار **الثانية عشر** مسألة المتعة فقال في ذلك الباب وقال بعض الناس ان احتال حتى تمتع بالنكاح فاسد وقال بعضهم النكاح جائز والشرط باطل انتهى قال الحافظ العيني لا مناسبة لذكر هذا هنا لان بطلان المتعة محجم عليه وقوله ان احتال ليس له دخل في المتعة وانما ذكره ليشنع به على الحنفية من غير وجه **والثالثة عشر** مسألة الغصب صورتهما انه اذا غصب جارية فزعم انها ماتت فقطع بقيمة الجارية الميتة ثم وجدها فهي له ويرد القيمة ولا تكون القيمة ثمة عند البخاري ولما كان من ذهب الامام في ذلك خلاف هذا بيته في الكتاب المذكور بقوله وقال بعض الناس الجارية للغاصب لاخذة القيمة وفي هذا احتيال لمن اشتمى جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل بانها ماتت حتى يأخذ ربحها قيمتها فيطيب للغاصب جارية غيره وقال النبي صلى الله عليه وسلم اموالكم عليكم حرام ولكل غادر لواء يوم القيمة انتهى قال الحافظ العيني ليس لذكر هذا الباب هنا وجلا لانه ليس موضع وانما اراد به التشنيع على الحنفية وليس هذا من داب المشائخ وقوله اموالكم عليكم الم هذا من طر فان الحديثين ذكرهما في معرض الاحتجاج لما ذكره وليس فيما يدل على دعواه اما الاول فمعناه ان اموالكم عليكم حرام اذا لم يوجد التراضي وهنا قد وجد التراضي بفتح الغاصب القيمة واما الثاني فلا يقال للغاصب في اللغة انه غادر لان الغدر ترك الوفاء والغصب هو اخذ شئ قهرا وعد وانا و قول الغاصب انها ماتت كذب ثم اخذ الملك القيمة رضاء انتهى **والرابعة عشر** ان لو اقام شاهد ي زوجه تزوجها برضاها فثبت القاضي نكاحها والزواج يعلم ان الشهادة باطل فهل يكون ذلك تزوجا صحيحا ام لا قال

البحاري الثاني وذهب الامام الى الاول فبين مذهب الامام في الكتاب المذكور في باب النكاح بقوله قال بعض الناس ان لم تستاذن البكر ولم تزوج فاحتال رجل فاقام شاهدي زورانه تزوجها برضاها فاثبت القاضي نكاحها والزوج يعلم ان الشهادة باطل فلا باس ان يطأها وهو تزويج صحيح انتهى وقال بهذه الصيغة في هذا الباب في ثلث مواضع هذه المسئلة مبينة على شئ آخر وهو ان قضاء القاضي بالعقود والفسوخ والنكاح والطلاق والتناق بشهادة الزور ينفذ ظاهراً وباطناً عند الامام واحتج في ذلك كما قال شمس الالبسة في المبسوط بما روي ان رجلاً ادعى على امرأة نكاحاً بين يدي على رضي الله عنه واقام شاهدين فقضى على بالنكاح بينهما فقالت المرأة ان لم يكن بطل يا امير المؤمنين فزوجني منه فانه لا نكاح بيننا فقال على رضي الله عنه شاهدك زور جاك فقد طلبت منه ان يعفها عن الزنا بان يعقد النكاح بينهما فلم يجبهما الى ذلك ولا يقال انما لم يجبهما الى ذلك لان الزوج لم يرض بذلك كما نقول ليس كذلك بل الزوج راض لان يدعي النكاح والمرأة رضيت ايضاً حيث قالت فزوجني منه وكما ينشر عليه ذلك فقد كان الزوج مرغباً فيها ثم لم يشتغل به وبين ان مقصودهما قد حصل بقضائه فقال شاهدك زور جاك اي الزماني القضاء بالنكاح بينكما فثبت النكاح بقضائي وما نقل عنه في هذا الباب كالمرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا طريق الى معرفة ذلك حقيقة بالراي ويتبين هذا ان فاستدلوا به من الآية والحديث في الاملاك المرسله وبه نقول والمعنى فيه انه قضى بامر الله تعالى فيما له فيه ولاية الانشاء وقضاه بامر الله تعالى يكون نافذاً حقيقة لا استحالة القول بان يامر الله تعالى في القضاء ثم لا ينفذ ذلك القضاء منه وبين الوصف انه لما تفحص من احوال الشهود وذكر اعداءه سر او علانية وجب عليه القضاء بشهادته حتى لو امتنع من ذلك يا شو ويحجر ويعزل ويعزر فعرفنا انه صار مأموراً بالقضاء وهذا الالته لا طريق له الى معرفة حقيقة الصدق والكذب من الشهادة لان الله تعالى لم يجعل لنا طريقاً الى معرفة حقيقة الصدق من غير هو غير معصوم عن الكذب ولا يتوجه عليه شوا الووقوف على ما لا طريق له الى معرفته لان التكليف بحسب الوسم والذى في وسعه التعرف عن احوال الشهود فاذا استقصى في ذلك غاية الاستقصاء فقد اتى بما في وسعه وصار مأموراً بالقضاء لان ما وراء هذا اساقط عنه باعتبار انه ليس في وسعه ثواباً يتوجه عليه الامر بحسب الامكان والمأمور به ان يجعلها بقضائه زوجته ولذا لك طريقان اظهر ان نكاحاً كان وانشاء عقد بينهما فاذا لم يسبق منها عقد تعذر اظهاره بالقضاء فيتعين الانشاء اذ ليس هنا طريق آخر فيثبت له ولاية الانشاء بهذا النوع من الدليل الشرعي ويجعل انشاءه كانشاء المخصمين فيثبت الحل به بينهما حقيقة بل قضاءه اقوى من انشاء المخصمين عن اتفاق الآيى ان في المجتهدين صفة الزوم يثبت بانشاء القاضي ولا يثبت بانشاء المخصمين فعرفنا ان قضاءه اقوى من انشاء المخصمين وشرط صحة الانشاء الشهادة والمحل القابل له ولا شك ان المحل شرط حتى ان كانت المرأة منكوبة الغير ومحرمه عليه بسبب لا ينفذ قضاءه لانعدام المحل وكذلك الشهادة شرط الا ان مجلس القضاء لا يخلو عن شاهدين فلهذا لم يذكر الشهادة فاما الولي فليس بشروط عندنا ولا حاجة الى ذكر المهر ويجب هذا التحقيق حكمة بالغة وهو ان لا يجتمع رجلان على امرأة واحدة احدهما بنكاح ظاهر له والاخر بنكاح باطن له ففي ذلك من القبح ما لا يخفى والدين مصون عن مثل هذا القبح ولا يكون القاضي بقضائه ممكناً من الزنا ففيه من الفساد ما لا يخفى واذا كان يثبت له ولاية انشاء التفريق بين العنين وبين امرأته ليعفها به عن الزنا ويثبت له ولاية تزويج الصغير والصغيرة بمعنى النظر لما فلا يثبت له ولاية انشاء العقد هنا ليعفها به عن الزنا ويصون قضاءه به عن التمكن من الزنا اولى وكذلك يثبت له ولاية انشاء التفريق بين المتلاعنين لقطع المنازعة مع يقينه بكذب احدهما كما قال عليه السلام الله يعلم ان احداً كما لكاذب فكذلك يثبت له ولاية الانشاء مع كذب الشهود لبيتوجه الامر بالقضاء عليه شرعاً وامر القبله على هذا فانه لما توجه عليه الامر بالصلوة الى جهة القبلة واتى بما في وسعه في طلب القبلة ثبت له ولاية نصب القبلة حتى ان الجهة التي ادى اليها اجتهدا تنصب قبله في حق فحجز صلوة اليها وان تبين له الخطأ بعد ذلك وبهذا تبين فساد ما قالوا ان المدعى عالم بما لو علمه القاضي امتنع من القضاء ففي اللعان الكاذب منهما عالم بما لو علمه القاضي امتنع من التفريق ومع ذلك ينفذ القضاء في حقه لتوجه الامر على القاضي وتوجه الامر بالانعقاد واتباع امر القاضي في حق الناس وهذا بخلاف ما اذا اظهران الشهود عبيداً وكفاراً ومحدودون في قذف فان هذه الاسباب يمكن الوقوف عليها عند الاستقصاء ولكن ربما يلحق المحرج في ذلك فلم يخرج عن ذلك ولا يترك الاستقصاء ولكن لم يسقط الخطاب باصابتها حقيقة فلا يتوجه الامر بالقضاء بدونها حقيقة فاما حقيقة الصدق فلا طريق الى الوقوف عليه والامر بالقضاء يتوجه بدونه وهو بمنزلة ما لو توضحا بماء او صلى في ثوب ثم تبين انه كان نجساً فانه يلزمه الاعادة لهذا المعنى او هو بمنزلة ما لو قضى باجتهاده ثم ظهر نص بخلافه فاما الاملاك المرسله فليس للقاضي هناك ولاية الانشاء لان تملك المال من الغير بغير سبب ليس فيه ولاية للقاضي ولا لصاحب المال ايضاً واسباب تملك المال كثيرة فلا يمكن تعيين شئ منها فعرفنا ان ليس له في ذلك الموضع الا ولاية اظهار الملك فاذا لم يكن هناك ملك سابق فلا تصور لاطهاره بالقضاء والتكليف يثبت بحسب الوسم فهنا يتبين انه لم يكن مأموراً بالقضاء باطناً واما هنا فله ولاية الانشاء وطريقه متعين من الوجه الذي قلنا فبا اعتباره يصير مأموراً بالقضاء بالنكاح بينهما حقيقة وذكر في المسئلة خلاف محمد ولكن ظاهر مبسوط ابى سليمان يفيد ان قول محمد كقول الامام حيث قال في كتاب المحيل بعد ما ذكره هذا الاثرو بهذا اناخذ بلا ذكر خلاف وفي اول المبسوط فانصه ابو سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن قال قد بينت لكم قول ابى حنيفة وقول ابى يوسف وقول مالك في اختلافهم في قولنا جميعاً انتهى وفي رد المحتار قال محمد في الاصل بلغنا عن علي كرم الله وجهه ان رجلاً اقام عنده بنته على امرأة انه تزوجها فانكرت فقضى له بالمرأة فقالت انه لم يتزوجني فاما اذا قضيت على فجد نكاحي فقال لا اجد نكاحك الشاهدان زوجاك قال بهذا اناخذ فلو لم ينقض النكاح بينهما باطناً بالقضاء لما امتنع من تجديد العقد عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تحصينها من الزنا وصيانة مائه انتهى من رسالة العلامة قاسم المؤلف في هذه المسئلة وقوله بهذا اناخذ دليل لما حكاها الطحاوي من ان قول محمد كقول ابى حنيفة انتهى - **والخامسة عشر الاحتيال في اسقاط الزكاة بالرجوع عن الهبة** قال البخاري في الكتاب المذكور في باب في الهبة والشفعة وقال بعض الناس ان وهب هبة الف درهم او اكثر حتى مكث عنه سنين

واحتال في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكوة على واحد منهما قال ابو عبد الله فخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهبة واسقط الزكوة انتهى قال الحافظ العيني اراد به التشنيع ايضا على ابي حنيفة من غير وجه لان ابا حنيفة في اي موضع قال هذه المسألة على هذه الصورة بل الذي قال ابو حنيفة ان الواهب ان يرجع في هبته قال واستبدل في جواز الرجوع بقوله صلى الله عليه وسلم الواهب الحق بهبته مالم يُثب منها اي مالم يعوض رواه ابو هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم اما حديث ابي هريرة فاخرجه ابن فاجحة في الاحكام من حديث عمرو بن دينار عن ابي هريرة واما حديث ابن عباس فاخرجه الطبراني من حديث عطاء عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وهب هبة فهو احق بهبته مالم يُثب منها واما حديث ابن عمر فاخرجه الحاكم من حديث سالم بن عبد الله يحدث عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وهب هبة فهو احق بها مالم يُثب منها وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فكيف يحل ان يقال في حق هذا الزام الذي علمه وزهد لا يحيط بهما الواصفون ان خالف الرسول وكيف يخالفه وقد اخرج فيما قاله باحاديث هؤلاء الثلاثة من الصحابة الكبار واما الحديث الذي احتج به مخالفوه وهو ما رواه البخاري الذي ياتي الان رواه ايضا الجماعة غير الترمذي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس رضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه فلم يكره ابو حنيفة بل عمل بالحيثين معا فعمل بالحديث الاول في جواز الرجوع وبالتالي في كراهة الرجوع واستقبحا لا في حرمة الرجوع كما زعموا وقد شبه النبي صلى الله عليه وسلم رجوعه بعود الكلب في قيئه وفعل الكلب بوصف بالقيم لا بالحرمته وهو يقول بانه مستقيم ولقائل ان يقول للقائل الذي قال ان ابا حنيفة خالف الرسول انت خالفت الرسول في الحديث الذي احتج به على عدم الرجوع لان هذا الحديث يعم منع الرجوع مطلقا سواء كان الذي يرجع منه اجنبيا او والدا انتهى واما علم ان الامام ليس بمنفرد فيما ذهب اليه قال الحافظ العيني في كتاب الهبة وقال ابو حنيفة واصحابه للواهب الرجوع في هبته من الاجنبي ما دامت قائمة ولم يعوض منها وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وشريح القاضي والاسود بن يزيد والحسن البصري والنخعي والشعبي وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وعبد الله بن عمر وابي هريرة وفضالة بن عبد الله رضي الله عنهم واما باو عن الحديث بانه عليه السلام جعل العائد في هبته كالعائد في قيئه بالتشبيه من حيث انه ظاهر القيم مروة وخلقا لا شرعا والكلب غير متعبد بالحلال والحرام فيكون العائد في هبته عائد في امر قد ركا لغيره الذي يعود فيه الكلب فلا يثبت بذلك منع الرجوع في الهبة ولكنه يوصف بالقيم وبه نقول ولذلك نقول بكراهة الرجوع انتهى قال محمد بن الحسن في المؤطا اخبرنا مالك اخبرنا داود بن الحصين عن ابي غطفان يزيد بن طريف عن مروان بن الحكم انه قال قال عمر بن الخطاب رضي عن وجه صدقة لا يرجع فيها ان لم يرض منها قال محمد وبهذا اناخذ من وهب هبة لذي رحم محرم او على وجه صدقة فقضها الموهوب له فليس للواهب ان يرجع فيها ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم فقضها فله ان يرجع فيها ان لم يُثب او يزدها في يده او يخرج من ملكه وهو قول ابي حنيفة والامة من فقهاء ثمانية انتهى وفي مؤطا مالك ما لا عن داود بن الحصين عن ابي غطفان بن طريف المري ان عمر بن الخطاب رضي عن وجه صدقة لا يرجع فيها من وهب هبة لصلته رحم او على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى ان انما اراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها اذا لم يرض منها قال مالك والامة مجمعة عليه عند نال الهبة اذا تغيرت عند الموهوب له ان يعطى صاحبها قيمتها يوم قبضها انتهى قالنا اصل ان احاديث هذا الباب قد جاءت مختلفة قابلة للجمع فجمع الحنفية بينها فظن من استرخص ولم يتأمل في اصولهم ولا في فروعهم انهم خالفوا الرسول قال ابن حجر المكي في الخيرات الحسان ولقد احسن ابو العتاهية حيث قال ومن الذي ينجو عن الناس سالما وللناس قال بالظنون وقيل وقيل لابن المبارك فلان يتكلم في ابي حنيفة فأنشد حسدوك ان فضلك الله بما فضلك به الجناء وقيل ذلك لابي عاصم النبيل فقال هو كما قال ابو الاسود الدؤلي حسد والفتى اذ لم يتألا واسعيه فالقوم اعداء له وخصوم انتهى والسادس عشر اسقاط الشفعة بالحيلة قال في الباب المذكور وقال بعض الناس الشفعة للجوار ثم عمد الى ما شدة فابطل قال ان اشترى دارا فخاف ان ياخذ الجار بالشفعة فاشترى من مائة سهم ثم اشترى الباقي وكان الجار الشفعة في السهم الاول فلا شفعة له في باقي الدار ولان يمتثل في ذلك انتهى اراد به التشنيع على ابي حنيفة بانه ابطال الشفعة بعد ما اثبتها قال في فتح الباري قال ابن بطال اصل هذه المسألة ان رجلا اراد شراء دار فخاف ان ياخذها جاره بالشفعة فسأل ابا حنيفة كيف الحيلة في اسقاط الشفعة فقال له اشتر منها سهما واحدا شأنا من مائة سهم فتصير شريكك كما لكها ثم اشتر من الباقي فتصير انت احق بالشفعة من الجار لان الشريك في المشاع احق من الجار وانما امره بان يشترى سهما من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد كحقارت وقلة انتفاع به قال وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة انتهى فكيف يصح ان يقال في هذه الصورة ان ابا حنيفة ابطال حق الجار بل الجار هو ابطال حقه حيث تركه كحقارت وقلة انتفاعه واذا علم هذا بطل التناقض ايضا لان الجار لما ترك الشفعة في السهم الاول وصار المشتري شريكا في الدار انتقل حق الشفعة الى المشتري فلم يثبت حق الشفعة للجار في باقي الدار حتى يقال ان ابطال الشفعة بعد ما اثبتها فممنشأ القول بابطال الشفعة والتناقض عدم التأمل في مذهب الحنفية قال محمد بن الحسن في المؤطا قد جاءت في هذا في حكم الشفعة احاديث مختلفة فالتشريك احق بالشفعة من الجار والجار احق من غيره بلغنا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وقال ايضا في الباب المذكور وقال بعض الناس اذا اراد ان يبيع الشفعة فله ان يمتثل حتى يبطل الشفعة فيبيع الباقي للمشتري الدار ويجد لها ويدفعها اليه ويعوضه المشتري الف درهم فلا تكون للشفيع فيها شفعة قال بعض الشراح ذكر البخاري في المسألة حديث ابي رافع ليعرفك ان ما جعله النبي صلى الله عليه وسلم حقا للشفيع بقول الجار احق بسبقه لا يحل ابطاله انتهى اقول نسبة ابطال الشفعة الى هذا القول في هذه الصورة غير صحيح لان ابطاله لا يكون الا بعد الثبوت والشفعة لا يثبت الا بعد البيع لان البيع شرط لثبوتها والبيع في ما نحن فيه لم يوجد ولذا قال الحافظ العيني ليس في الحديث ما يدل على ان البيع وقع والشفيع لا يستحق الا بعد صدور البيع فحينئذ لا يصح ان يقال

لا يحل ابطاله وقال صاحب التوضيح انما اراد البخاري ان يلزم ابا حنيفة التناقض لانه يوجب الشفعة للجار يأخذ في ذلك بحديث الجار حتى يسبقه فمن اعتمد مثل هذا وثبت ذلك عنده من قضائه صلى الله عليه وسلم ويحتمل بمثل هذه الحيلة في ابطال شفعة الجار فقد ابطال السنة التي اعتمدها انتهى قلت هذا الذي قاله كلام من غير ادراك ولا فهم ما لان الجار في هذه الصورة لان الذي فيها الشريك في نفس المبيع والجار لا يتقدم عليه ولا يستحق الجار الشفعة الا بعد وبعد الشريك في حق المبيع ايضا فكيف يحل لهذا القائل ان يفترى على الامام الذي سبق امامه وامام غيره وينسب اليه ابطال السنة انتهى **تتبع** انهم ينقلون شيئا من مذهب الامام من غير تحرير ولا وقوف على مداركه ثم ينسبون له هذه اجرة وعدم انصاف ذكره العيني في كتاب الهبة فلا يؤمن على نقلهم حتى ينظر في كتاب الحنفية وقال ايضا في الباب المذكور وقال بعض الناس ان اشترى نصيبا اراد ان يبطل الشفعة وهب لابنته الصغرى ولا يكون عليه ميمم انتهى هذا ايضا تشنيع على الحنفية بغير وجه قاله الحافظ العيني وقال في باب احتيال العامل ليهدي له وقال بعض الناس اذا اشترى دارا بعشرين الف درهم فلا بأس ان يحتال حتى يشتري الدار بعشرين الف درهم وينقدها تسعة الاف درهم وتسعمائة وتسعة وتسعين وينقدها دينارا باق من العشرين الفا فان طلب الشفيع اخذها بعشرين الف درهم والا فلا سبيل له على الدار فان استحققت الدار رجع المشتري على البائنه بما دفع اليه وهو تسعة الاف درهم وتسعمائة وتسعة وتسعون درهما ودينارا لان المبيع حين استحق انتقض الصرف في الدينار فان وجد هذه الدار عيبا ولم تستحق فانه يرد لها عليه بعشرين الف درهم قال ابو عبد الله فاجاز هذا الخداع بين المسلمين وقال النبي صلى الله عليه وسلم بيع المسلم لاداء ولا خبثة ولا غائلة انتهى اراد به الالتزام بالتناقض وجهه ان الامة مجمعة وابو حنيفة معهم علا ان البائنه لا يرد في الاستحقاق والرد بالعيب الاما قبض وكذا في الشفيع لا يشفع الا بما نقد المشتري وما قبضه من البائنه الا بما نقد كذا ذكره الحافظ العيني وفي فتح الباري والفرق عند همدان المبيع في الاول كان مبنيا على شراء الدار وهو منقسم ويلزم عدم التقابض في المجلس فليس له ان يأخذ الاما اعطاه وهو الدار وهو الدينار بخلاف الرد بالعيب فان المبيع صحيح وان ينقسم باختيار المشتري واما بيع الصرف فكان وقعه صحيحا فلا يلزم من فسخ هذا ابطاله انتهى اقول هذا وكل ما مر من التناقض ليس بتناقض عند من يعرف دقائق الاشياء بل نظير ذلك يوجد في كلام البخاري قال في كتاب اللقطة باب اذا المر يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فمى لمن وجدها انتهى وقال بعد اربعة ابواب اذا جاء صاحب اللقطة بعد ستة مخرها عليه لانها ودبعة عنده انتهى وأشار في كتاب الهبة في باب الهبة للولد الى ان للوالد الرجوع في هبته وقال بعد احدى عشر بابا لا يحل لاحد ان يرجع في هبته وصدقته انتهى فمثل هذا الالزام بالتناقض عند العلماء وقوله فاجاز هذا الخداع بين المسلمين قال الحافظ العيني ان كان مراده به ابا حنيفة ففيه سوء الادب وحاشا ابو حنيفة من ذلك ودينه المتين وورعه المحكم يمنع عن ذلك انتهى فان قلت كيف اجاز العلماء التحيل مع ان البخاري اورد في كتاب الحيل احد او اثنين حديثا في منع التحيل قلت تحقيق المقام ان ادلة باب الحيل قد جاءت مختلفة فبعضها يقتضي عدمه وبعضها يقتضي وجوده والبخاري اختار الاول فاورد الاحاديث التي تراها ولكن بعضها لا يدل على التحيل اصلا ولم يذ كر ما يدل على الجواز من الكتاب والسنة بل شتم على من اجاز التحيل قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح البخاري بعد ما ذكر اقسام التحيل واختلاف العلماء فيها ما نصه ومن اجازها مطلقا او ابطالها مطلقا دلالة كثيرة فمن الاول قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تخنث وقد عمل به صلى الله عليه وسلم في حق الضعيف الذي زنى وهو من حديث ابي امامة بن سهل في السنن ومنه قوله تعالى ومن يتق الله يوسع الله له فخرجوا في التحيل مخارج من المضائق ومن مشروعية الاستثناء فان فيه تخليصا من الخنث وكذا لك الشروط كلها فان فيها سلامة من الوقوع في المحرم ومنه حديث ابي هريرة وابن سعيد في قصة بلال بع النجم بالدرهم ثمانين منها ومن الثاني قصة اصحاب السبت وحديث حرمت عليهم الشحوم فحملوها فباعوها واكلوا شتمها وحديث التهمي عن الجحش وحديث لعن المحلل والمحلل له اورد وقال شمس الائمة السرخسي في حيل المبسوط ان التحيل في الاحكام المحرجة عن الامام جائزة عند جمهور العلماء انما ذكره ذلك بعض المتقشفة بحملهم وقلة تأملهم في الكتاب والسنة والدليل على جوازه من الكتاب قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تخنث هذا تعليم المخرج لا يوجب عليه السلام عن يمينه التي حلف ليضربن زوجته مائة سوطا فان حين قالت له لو ذبحت عناقا باسم الشيطان في قصة طويلة او رخصها اهل التفسير رحمهم الله وقال تعالى فلما جهزهم بهم اخرجهم جعل السقاية في رحل اخيه الى قوله ثم استخرجها من وعاء اخيه كذا كذا ناليوسف وكان هذا من حيلة لامساك اخيه عنده على وجه لا يقف اخوت على مقصوده وفتال جل جلاله حكاية عن موسى عليه السلام سجدني ان شاء الله صابرا ولم يغلب على ذلك لانه قيه سلامته بالاستثناء وهو مخرج صحيح قال الله تعالى ولا تقولن لشيئ اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واما السنة فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الاحزاب لعروة بن مسعود في شأن بني قريظة فلعلنا امرناهم بذلك فلما قال له عمر رضي الله عنه في ذلك قال عليه السلام المحرم خدعة وكان ذلك منه الكتاب حيلة ومخرجها من الاثم بتقييد الكلام بلعل ولما اتاه رجل واخبره ان حلف بطلاق امرأته ثلاثا ان لا يكلم اخاه قال له طلقها واحدة فاذا انقضت عدتها فكلم اخاك ثم تزوجها وهذا تعليم الحيلة والاثار فيه كثيرة ومن تأمل احكام الشرع وجد المعاملات كلها بهذه الصفة وقال فمن كره التحيل في الاحكام فانه يكره في الحقيقة احكام الشرع وانما يقع مثل هذه الاشياء من قلة التأمل فالحاصل ان ما يخلص به الرجل من المحرم او يتوصل به الى الحلال من التحيل فهو حسن وانما يكره ذلك ان يحتال في حق الرجل حتى يبطل او في باطل حتى يسهو به او في حق حتى يدخل فيه شبهة فما كان على هذا السبيل فهو مكروه وما كان على السبيل الذي قلنا اوله فلا بأس به لان الله تعالى قال وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وفي النوع الاول معنى التعاون على البر والتقوى وفي النوع الثاني معنى التعاون على الاثم والعدوان وقال في آخر باب الشفعة بالعرض



على الجرح يجعل الجرح كان لم يكن وقد ذكر ذلك امام ائمة التدقيق ابو الفرج بن الجوزي في كتاب التحقيق في احاديث التعليق في مواضع منه فقال في حديث المضمضة والاستنشاق الذي يرويه جابر الجعفي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا يتم الوضوء الا بهما فان قال الخصم اعني الشافعي رحمه الله فانه يراهما سنة فيما جابر الجعفي فقد كذب به ايوب السخيتاني وزائدة قلنا قد وثقه سفيان الثوري وشعبة وكفي بهما وقال في حديث الاذن من الراس فيما يرويه سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذن من الراس فان قال الخصم اعني الشافعي بانه قال ياخذ لها ماءً جديداً ان سنان بن ربيعة مضطرب الحديث وشهر بن حوشب لا يثبت حديثه قال ابن عدي ليس بالقوي ولا يثبت حديثه قلنا في الجواب اما شهر بن حوشب فقد وثقه احمد بن حنبل ويحيى بن معين واما سنان فاضطرب حديثه لا يثبت حديثه وقال في حديث مس الذكر الذي يرويه اسحاق بن محمد القروي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره فليست وضوءاً وضوءاً للصلاة فان قال الخصم اسحق ليس بثقة قال للنسائي اسحق ليس بثقة قلنا وثقه يحيى وشعبة وهكذا فعل غيره من علماء الحديث متى ترجموا التعديل جعل الجرح كان لم يكن فالذي يروى عن بعض الحديثين ثوثيقه لا يعتبر فيه طعن الطاعنين فاما المسلمين الذي قلده الامم الى اقطار الارضين اولى ان لا يعتبر فيه طعن المحاسدين للعائدين والجواب الثاني ان شهادة الذي ليس يعدل وروايته غير مقبولة والمحدثون طعنوا في الخطيب وذكر وافي خصاله الموجهة عدم قبول روايته ولو لموانع ثلاثة ذكرناها الاول ان امامنا الذي نقله وهو ابو حنيفة رحمه الله لم ينقل عنه انه ذكر اعتداء بسوء او سب احداً من الاموات بل مذهب حسن الظن بالمسلمين حتى قال بعد التهم الا اذا وجد دليل ومذهبه انه لا يخرج احداً من الايمان بذنوب ولا يوجد في كتاب اصحابنا رحمه الله ذكر احداً من الائمة الا بخير فالواجب علينا الاهتداء بهم والاقتداء بهم ولما تم الثاني ظاهر قوله عليه السلام لا تذكروا موتاكم الا بخير والخطيب عفا الله عنه وان كان قد ظلمنا في ما احب ان يشتم في امامنا رضي الله تعالى عنه قد قال الله تعالى لا يحب الله الجعري بالسوء من القول الا من ظلم لكن الواجب الاقتداء بهم المؤمنين على صحيح راي رجلا يتغل بالصلوة قبل العيد فلم يمنعه فقيل له انك تعلم ان الصلاة قبل العيد منهي عنها فقال اخاف ان ادخل تحت قوله تعالى ارايت الذي يبنى عبداً اذا صلى وآلان الثالث ان سب الخطيب وذكر ما قيل فيه اشتغال بما لا يعنيناه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه ومن احب ان يعرف سريرة الخطيب فليطالع ترجمته من كتاب تاريخ الكبير لدمشق الذي جمعه الحافظ ابو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي وكتاب الانتصار لامام ائمة الامصار الذي جمعه الحافظ يوسف سبط ابن الجوزي رحمه الله فترى من سيرته وسيرته ما يقضي من العجب كيف يتكلم مثله في الامام ابي حنيفة رضوان الله عليه والجواب الثالث ان رواية من كان كثير الغلط والزل وان كان ورعاً غير مقبولة والخطيب بهذه المثابة وقد كفى بذلك تقرير ذلك الامام الحافظ ابن الجوزي في كتابه الموسوم بالسهم المصيب في الرد على الخطيب وغيره من العلماء فلا نذكرها عملاً بالموانع السابقة والجواب الرابع ان الذين حكى عنهم اللطاعين حملهم الحسد فان ذلك الفضل لا يزال محسوداً وان الحاسد لم يزل مطرداً ولا يعمرى ان الحسد قلما ينجو عنه احد وسبب ان الادبي لا يحب ان يفوق احداً من ابناء جنسه فاذا رأى من قد برز عليه امتعض في باطنه فان كان عاقلاً تقياً قهر نفسه وحفظ لسانه وقضى مثل تلك النعمة لنفسه ولا يمتنى زوالها عنه فهو في غبطة وهو قوله عليه السلام لا حسد الا في اثنين رجل اتاه الله ما لا فهو ينفق منه في سبيل الله الحديث الى اخره وان كان غير تقي غلبته نفسه الامارة بالسوء فيعرض لمحسود ثم هم على مراتب فمنهم من يتعرض له بالسيف والسنان ومنهم من يتعرض له باللسان ومنهم من تغلبه النفس الامارة بالسوء تارة وتارة يغلبها وهم العلماء الذين حسدوا ابا حنيفة رضي الله عنهم اجمعين فتارة مدحوه وتارة قد حوافيه وهكذا حال المؤمنين يغلب الشيطان تارة ويغلبه اخرى وقد صرحوا بذلك واعتزوا به منهم ابن ابي ليلى فانه كان يقع في ابي حنيفة تارة ويمدحه اخرى فقيل له في ذلك فقال الفتى محسود والجواب الخامس من حيث التفصيل عما ذكره الخطيب فمنها ما شنع هو وغيره على ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يعمل بالخبر وانما يعمل بالرأي وهذا قول من لا يعرف شيئاً من الفقه ومن شمر ائتمته وانصف اعترف ان ابا حنيفة اعتمد الناس بالاجابة واتباع الآثار والدليل على بطلان ما قاله من وجوه ثلاثة احدها ان ابا حنيفة يرى المراسيل حجة ويقدمها على القياس خلافاً للشافعي والثاني ان انواع القياس اربعة احدها القياس المؤثر وهو الذي يكون بين الاصل والفرع معنى مشترك مؤثر والثاني القياس المناسب وهو ان يكون بين الاصل والفرع معنى مناسب والثالث قياس الشبه وهو ان يكون بين الاصل والفرع مشابهة صورة في الاحكام الشرعية والرابع قياس الطرد وهو ان يكون بين الاصل والفرع معنى مطرد واما حنيفة واصحابه رحمهم الله قالوا بان قياس الشبه والمناسبة باطل واختلف اصحابه في قياس الطرد فانكروه بعضهم وقال ابو زيد الكبير بان القياس المؤثر حجة والباقي ليس بحجة وقال الشافعي بان انواع الاربعة من القياس حجة ويستعمل قياس الشبه كثيراً فمن ذلك قياسه المطعومات على المنصوصات للمشابهة بينهما في الطعم وان لم يكن الطعم مؤثراً في الزيادة وفي المقدار كالكيل والوزن ومن ذلك قوله بان العاقلة تتحمل قليل الجنابة لمشابهتها الكثيرة ومن ذلك قوله ان الخمر مائتة لا تتبني القنطرة على جنبها فلا يزيل الجناسة كالدهن وان لم يكن ذلك مؤثراً فجمع الشافعي بين الخمر والدهن لمشابهتهما في الصورة واما حنيفة فجمع بين الخمر والماء في المعنى المؤثر في ازالة الجناسة من التزريق بالمجاورة والشيوع بالذلك والتقاطر الزوال بالعصر ولذلك امثلة كثيرة ثم العجب ان ابا حنيفة لا يستعمل الانواع او نوعين من القياس والشافعي يستعمل الانواع الاربعة ويبرأها حجة ويقول الخطيب وامثاله بان ابا حنيفة كان يستعمل القياس دون الاخبار وهذا الغلبة الهواء وقلة الوقوف على الفقه والوجه الثالث لا بطلان ما قال ان كان لا يتبع الاخبار

ان من عرف ماخذ ابي حنيفة واصحابه عرف بطلان ما قاله وبيان ذلك من حيث التفصيل ان ابا حنيفة قال بان القهقهة في الصلوة ناقضة لحديث الاعشى الذي وقع في الركبة فضحك بعض القوم قهقهة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من قهقهه منكرو فليعد الوضوء والصلوة وهذا الحديث وان كان ضعيفا فقد قال به ابو حنيفة وترك به قياس القهقهة في الصلوة على غير الصلوة خلافا للشافعي فان اخذ بالقياس وقال ابو حنيفة يجوز الوضوء بنبيذ التمر لحديث ابن مسعود ليلة الجن وان كان ضعيفا فقد عمل به ابو حنيفة وترك به قياس النبيذ على سائر الاشربة خلافا للشافعي فانه اخذ بالقياس فعمل ان ابا حنيفة يقدم الاحاديث الضعيفة على القياس ولكن راي الخطيب وامثال ان ترك ابو حنيفة العمل ببعض الاحاديث التي اخذ بها الشافعي وظنوا انه تركها بالقياس ولم يعلموا انه انما تركها لاحاديث اصح منها فمنها قوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا تركه ابو حنيفة لان ليس في الصحيحين ولا في القلة اسم مشترك واسناده مضطرب واخذ بالحديث الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم على اخراجه في صحيحهما وهو قوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه ولفظ مسلم ثم يغتسل منه ومنها حديث ام هانئ انها كرحت ان يتوضأ بالماء الذي يبل فيه شئ تركه ابو حنيفة لان ام هانئ روت عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا يخالف هذا وهو الحديث الصحيح الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم على اخراجه وهو حديث ام عطية قالت توفيت احدي بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اغسلها بسدر واجعل في الاخرة كافورا فلهم الحديث الصحيح قال ابو حنيفة بان اسم الماء المطلق اذا زال باختلاف شئ طاهر كالسدر الكافور والاشنان والصابون والزعفران يجوز الوضوء به خلافا للشافعي ومنها احاديث وردت في عدم جواز الوضوء بفضل وضوء المرأة ليس شئ منها في الصحيح ترك العمل بها للحديث الصحيح الذي ذكره الترمذي في جامعه هو حديث ميمونة قالت اجنبت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلت في جفنة ففضلت فضلة فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ليغتسل منها قلت اني اغتسلت منها قال ان الماء ليس عليه جنابة ولا ينجسه شئ فاغتسل منه قال ابو عيسى الترمذي هذا حديث صحيح حسن فلهذا قال ابو حنيفة يجوز الوضوء بذلك خلافا لبعض اصحاب الحديث ومنها الاحاديث العامة التي وردت في نجاسة الماء بموت الحيوان تركها ابو حنيفة في قوله ليس لدم سائل كالبق والذباب والزنابير والعقارب للحديث الخاص الذي اخرجه البخاري في صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء احدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في احد جناحيه شفاء وفي الآخر داء ومنها العمومات التي وردت في الميتة تركها ابو حنيفة في جوازها بغير جلد باخر جلد خاصة للحديث الصحيح الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم على اخراجه وهو حديث ابن عباس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة فقال الاستغفر بهاها فقالوا يا رسول الله انها ميتة فقال انما حرما اكلها فلهذا قال يظهر جلدها بالذباغ خلافا للجماعة ومنها هذه العمومات الواردة في الميتة ايضا تركها ابو حنيفة لهذا الحديث الصحيح وهو قوله انما حرما اكلها فقال ان شعر الميتة وعظمها وقرنها وصفوها طاهرا خلافا للشافعي ومنها احاديث وردت في عدم وجوب غسل المني وجواز القرص والفرك ظنوا ان ابا حنيفة تركها حيث قال بنجاسة المني ولم يتركها بل عمل بها فقال يجرى الفرك في اليا بس ويجب غسل الرطب للحديث الصحيح الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم على اخراجه في صحيحهما وهو حديث عطاء بن يسار قال اخبرتني عائشة انها كانت تغسل المني عن ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج ويصلي وانا انظر الى البقع في ثوبه من اثر الغسل فلذا قال ان نجس خلافا للشافعي ومنها حديث ابن عمر رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل لقبله مستدبر الشام فظنوا ان ابا حنيفة ترك العمل به بل قال ابو حنيفة يحتمل انه كان قاعدا اليقضي حاجته فلما ابتدأ في قضائها استدبر القبلة جمع بينهما وبين الحديث الصحيح الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم على اخراجه في صحيحهما وهو حديث ابي ايوب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولكن شرقوا وغربوا فلهذا الحديث قال لا يجوز استقبال القبلة في قضاء الحاجة في الصحيحين والبيان خلافا للشافعي وبعض اصحاب الحديث ومنها الاحاديث التي وردت ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا وثلاثين فظنوا ان ابا حنيفة لم يعمل بها حيث لم يكرر المسح مستحبا وابو حنيفة قال الوضوء هو الغسل فيستحب فيه التكرار واما المسح فليس بوضوء ولا يستحب فيه التكرار للحديث الذي رواه ابو عيسى الترمذي في جامعه في حديث علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فيه انه مسح براسه مرة ثم قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ومنها الاحاديث التي وردت في تعجيل المغرب وكرهه تاخيرها فظنوا ان ابا حنيفة لم يعمل بها حيث قال للمغرب وقتان كسائر الصلوات وابو حنيفة يقول بكرة تاخيرها لهذه الاحاديث ولا تدل كراهة التأخير على انه ليس له وقت جواز الاداء كتأخير العصر الى وقت اصفرار الشمس فيجوز المغرب لو اذاه قبل غيوبة الشفق للحديث الصحيح الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم على اخراجه في صحيحهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا قدم الغشاء فابدأ به قبل ان تصلوا صلوة المغرب ولا تقبلوا عن عشاءكم فلهذا قال لا يجوز خلافا للشافعي ومنها الاحاديث التي وردت في اداء الصلوات لمواقيتها وفي اول الوقت فظنوا ان ابا حنيفة لم يعمل بها حيث قال بان الاسفار افضل وانما جمع ابو حنيفة بينهما لاحتمالها وبين الحديث الآخر الصحيح الصحيح الذي رواه ابو عيسى الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اسفروا بالصبح فانه اعظم الاجر قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح فلهذا قال يستحب الاسفار جمع بينهما وبين الحديث الآخر الصحيح افضل الاعمال اداء الصلوة لوقتها فان اخر الوقت ايضا وقتها واما قوله اول الوقت رضوان الله واخرة عفوان الله فهو من الموضوعات اشار اليه ابن الجوزي في كتاب التحقيق ولم يصرح بكونه موضوعا وقد صرح به غيره ومنها الاحاديث التي وردت ان الصلوة الوسطى صلوة الفجر فظنوا ان ابا حنيفة لم يعمل بها حيث قال الوسطى صلوة العصر وانما قال ابو حنيفة بموجب الحديث الصحيح الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم على اخراجه في صحيحهما



الدالة على اشتراط التسمية في النكاح ظنوا ان ابا حنيفة ترك العمل بها بالقياس ولم يعلموا انما عمل ابو حنيفة بالحديث الصحيح الذي رواه ابو عيسى الترمذي في جامعه ان امرأة اتت عبد الله بن مسعود قد تزوجها رجل ومات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها فقال عبد الله ارى لها مثل صداق نسائها ولها الميراث وعليها العدة فشهد معقل بن سنان الاشجعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق الاشجعية مثل ما قضى به عبد الله قال الترمذي هذا حديث صحيح فلهذا قال ابو حنيفة يصح النكاح خلافاً للشافعي ومنها العمومات الواردة في اباحة الطلاق ظنوا ان ابا حنيفة تركها بالقياس حيث قال بحرمة ارسال الثلاث وانما اعتمد ابو حنيفة بالحديث الصحيح الذي اتفق الشيوخ ان على اخراجه في الصحيحين وهو حديث ابن عمر انه طلق امرأته في حال الحيض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مرة فليراجعها ثم يسكنها حتى تظهر ثم يحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها بعد وان شاء طلقها قبل ان تبين فتلك العدة التي امر الله تعالى ان يطلق لها النساء ومنها جريان القصاص في كسر السن خلافاً للشافعي ظنوا ان ابا حنيفة قاله بالقياس وانما اعتمد ابو حنيفة بالحديث الصحيح الذي اخرج البخاري في صحيحه وهو حديث انس ان الربيع بنت النضر اى عمته لطمت جارية فكسرت سننها فعرضوا عليها الارش فابوا فعرضوا عليهم العفو فابوا فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم فامرهم بالقصاص الحديث بطوله ومنها العمومات الواحدة بقتل المشركين ظنوا ان ابا حنيفة ما عمل بها بل بالقياس حيث قال لا تقتل المرأة ولا الشيخ الفاني ولا الرهبان ولا العميان خلافاً للشافعي وانما اعتمد ابو حنيفة بالحديث الصحيح الذي رواه الترمذي في جامعه ان امرأة وجدت مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان قال الترمذي هذا حديث صحيح ومنها العمومات الواردة في اباحة صيد الكلب ظنوا ان ابا حنيفة لم يعمل بها بل بالقياس حيث قال بانه لا يؤكل صيد الكلب اذا اكل منه خلافاً للشافعي في احد قولي وانما اعتمد ابو حنيفة بالحديث الصحيح الذي اخرج البخاري ومسلم في صحيحهما ان عدي بن حاتم سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا ارسلت كلبك المعلم فقتل فكل واذا اكل فلا تأكل فانما امسك على نفسه ومنها الرد على ذوى السهام الا على الزوج والزوجة وعند الشافعي يوضع في بيت البال ظنوا ان ابا حنيفة قال ذلك بالقياس وانما اعتمد ابو حنيفة بالحديث الصحيح الذي اخرج البخاري ومسلم في صحيحهما وهو حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد او امه ثم توفيت المرأة التي قطع لها بالغرة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ميراثها لبناتها وزوجها وان العقل على عصبتها واحاديث أخر اخرجها مسلم في صحيحه فعلم بهذا ان الذي قاله الخطيب وغيره ان ابا حنيفة كان يعمل بالقياس والراى دون الاخبار ثبت وافتراء هو واصحابه براء وانما يعملون بالقياس عند عدم الحديث وكذلك جميع المجتهدين رضوان الله عليهم اجمعين وفي الخيرات الحسان واجتمع في المدينة بمحمد بن الحسن بن علي رضي الله عنهم فقال له انت الذي خالفت احاديث جدى صلى الله عليه وسلم بالقياس فقال معاذ الله من ذلك اجلس فانك حرمة كرمه جدك عليه افضل الصلوة والسلام فجلس وجلس ابو حنيفة بين يديه فقال له الرجل اضعف ام المرأة قال المرأة قال كم سهمها قال نصف سهم الرجل قال لو قلت بالقياس لقلت الحكم ثم قال الصلوة افضل ام الصوم قال الصلوة قل لو قلت بالقياس لامرت الحائض بقضاءها دون قضاء ثم قال البول نجس ام النطفة قال البول قال لو قلت بالقياس لا وجبت الغسل من البول دون المني معاذ الله اقول غير الحديث بل اخذم قوله فقام وقبل وجهه انتهى اقول ان الامام رضي الله عنه رد بعض الاحاديث لكونها منسوخة او معارضة او لم يصحها عند فلو عد ذلك من مخالفة السنة لا يسلم احد من الفقهاء والمحدثين قال في الخيرات الحسان قال الليث بن سعد احصيت على مالك سبعين مسألة قال فيها براءيه وكلها مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد كتبت اليه اعظم في ذلك ولم نجد احداً من علماء الامة اثبت حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رده الا بحجة كادعاء نسخ بالمثل او باجماع او بعمل يجب على اصله الانقياد اليه او لمعنى في سنده ولورده احد من غير حجة سقطت عدالة فضلاً عن امامته ولزمه اسم الفسق ولقد عافاهم الله من ذلك وقد جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من اجتهاد الراى والقول بالقياس على الاصول ما يطول ذكره وكذلك التابعون وعد منهم خلقاً كثيراً انتهى كلام ابن عبد البر ومن ذلك قول الزهري بجواز الانتفاع بمجد الميته مطلقاً بغير او لم يرد بغير واستدل على ذلك بقوله عليه السلام في حديث الشاة انها حرم اكلها واختار البخاري رحمه الله هذا الذي ذهب حيث اكتفى في كتاب البيوع في باب جلود الميته قبل ان تدبغ بالرواية الخالية عن الدبغ فقال حدثنا زهير بن حرب حدثنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا ابي عن صالح قال حدثني ابن شهاب ان عبيد الله بن عبد الله اخبره ان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما اخبران رسول الله صلى الله عليه وسلم مريشاة ميته فقال هلا استمتعتم بهاها قالوا لا انها ميته قال انها حرم اكلها وقد ثبت التقييد بالدبغ من طرق اخرى عند مسلم من طريق ابن عيينة هلا اخذتموهاها فدبغتموها واستمتعتم بها انتهى وتظايرة كثيرة ولم اقصد بهذا الجمع انتقاص احدهم العلماء انما الغرض من ذلك دفع ما زعم بعض طلبة الزمان ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم صلى الله عليه وعلى آله واصحابه اجمعين والحمد لله رب العالمين قال جامعها عفا الله عنه غفر له





























































































































له قوله يستقسم بالزمام اى يطلب قسمته من الشر والنجس والقدر قال ثم وان استقسموا بالزمام كذا فى الكرماني ٢٥ قوله ذات السلاسل بعضهم سين اولى وكسر ثابته باراض جذام وبسمت الغزوة وهو لغة السار  
السلاسل كذا ذكره فى الجمع والنسابة وقال الكرماني ذات السلاسل بالهله الاولى المفتوحة والمكسورة ثانيا وبسمت الغزوة باراض جذام يقال له السلسل انتهى قال السيوطى فى التوضيح وبسمت بذلك لان المشركين ربطوا  
بعضهم الى بعض بخلافه ان يفر او يهوى وراى وادى القرى على عشرة ايام من المدينة وكانت غزوة بها فى جمادى الآخرة سنة ثمان ومثل سنة سبع انتهى ٢٦ قوله لم يبق الا لام وسكون الحاء الجمعية قبيلة تنسب الى كرمين  
المجلد الثانى ٢٢٥ وخفة الدال الجمعية قبيلة تنسب الى عمرو بن عبد الله

قال لما قدم جريز اليمن كان بجارجل يستقسم بالزمام كذا فى الكرماني ٢٥ قوله ذات السلاسل بعضهم سين اولى وكسر ثابته باراض جذام وبسمت الغزوة وهو لغة السار  
السلاسل كذا ذكره فى الجمع والنسابة وقال الكرماني ذات السلاسل بالهله الاولى المفتوحة والمكسورة ثانيا وبسمت الغزوة باراض جذام يقال له السلسل انتهى قال السيوطى فى التوضيح وبسمت بذلك لان المشركين ربطوا  
بعضهم الى بعض بخلافه ان يفر او يهوى وراى وادى القرى على عشرة ايام من المدينة وكانت غزوة بها فى جمادى الآخرة سنة ثمان ومثل سنة سبع انتهى ٢٦ قوله لم يبق الا لام وسكون الحاء الجمعية قبيلة تنسب الى كرمين  
المجلد الثانى ٢٢٥ وخفة الدال الجمعية قبيلة تنسب الى عمرو بن عبد الله

قال لما قدم جريز اليمن كان بجارجل يستقسم بالزمام كذا فى الكرماني ٢٥ قوله ذات السلاسل بعضهم سين اولى وكسر ثابته باراض جذام وبسمت الغزوة وهو لغة السار  
السلاسل كذا ذكره فى الجمع والنسابة وقال الكرماني ذات السلاسل بالهله الاولى المفتوحة والمكسورة ثانيا وبسمت الغزوة باراض جذام يقال له السلسل انتهى قال السيوطى فى التوضيح وبسمت بذلك لان المشركين ربطوا  
بعضهم الى بعض بخلافه ان يفر او يهوى وراى وادى القرى على عشرة ايام من المدينة وكانت غزوة بها فى جمادى الآخرة سنة ثمان ومثل سنة سبع انتهى ٢٦ قوله لم يبق الا لام وسكون الحاء الجمعية قبيلة تنسب الى كرمين  
المجلد الثانى ٢٢٥ وخفة الدال الجمعية قبيلة تنسب الى عمرو بن عبد الله

















































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































